المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

26/08/2013

المساء
...الرأي الحر والخبر اليقين

ضحايا الانتهاكات يعودون للاعتصام أمام مجلس اليزمي

الرباط -محسن السوري
(صحافي متدرّب)

2182/6

في خطوة تصعيدية، دخلت مجموعات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وأعضاء المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، منذ الخميس الماضي، في اعتصام مفتوح أمام مقرّ المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الرباط، للتعبير عن استنكارها تجاهل الدولة لمطالبها وإخلالها بالتزاماتها السابقة.

وحمّل المعتقلون السياسيون السابقون مسؤولية «التماطل» في معالجة ملفاتهم المتعلقة بجبر الضرر المادي الفردي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، داعين إلى الإسراع في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المصادَق عليها من طرف الملك. إلى ذلك، طالب ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لسنوات الرصاص بالتسوية العاجلة للوضعية الإدارية والمالية للمطرودين من العمل جرّاء الإنتهاكات التي طالتهم، وبضرورة معالجة مسألة الموظفين غير المرسّمين، واعتبار سنوات الأقدمية بدءا من تاريخ الانتهاكات التي لحقتهم.

وشدّد المعتقلون السياسيون السابقون على أهمية الإسراع في الإدماج الاجتماعي لعدد من الضحايا بالاستجابة لطلباتهم أو توفير بدائل لها، فضلا على إصدار كلٍ من توصيات تكميلية بالنسبة إلى الذين لم يحصلوا عليها بعدُ، وتوصيات بالإدماج الاجتماعي للذين تصنّف ملفاتهم خارج الآجال.

من جهته، قال سعيد كنيش، عضو لجنة التنسيق للمعتقلين السياسيين السابقين، في اتصال هاتفي مع «المساء»، إنه «بمجرد تنصيب الحكومة الحالية تم التراجع عن التعاطي مع ملفهم، عكس الحكومة السابقة، التي تعاطت معه بدينامية تم بموجبها تمتيع الضحايا من شقق اجتماعية ومن مأذونيات للنقل».

بيان اليوم

المعتقلون السياسيون السابقون يجددون الدعوة لتلبية مطالبهم

2014/1

فنن العفاني

أجبرت القوات العمومية العشرات من المعتقلين السياسيين ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على فض الاعتصام المفتوح الذي شرعوا في خوضه منذ صباح يوم الخميس الماضي أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط والذي كانوا يطالبون، عبره، بالتسوية العاجلة والشاملة لأوضاعهم فيما يرتبط بالإدماج الاجتماعي الذي يعد أحد التوصيات التي حملها التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، وأجراة كل ما يترتب عن ذلك من نتائج تشمل التقاعد والأقدمية والفرص المفوتة.

وأبدت لجنة التنسيق الوطنية للمعتقلين السياسيين السابقين، في بيان لها، توصلت بيان اليوم بنسخة منه، استنكارا اتجاه ما أقدمت عليه القوات العمومية، معتبرة أنه يعد استفزازا ومضايقات ومصادرة لحق في الاعتصام والاحتجاج السلمي، مشيرة إلى أن هذه الممارسات اتخذت أبعادا أقوى عند العاشرة ليلا من نفس اليوم، حينما حضرت لعين المكان مختلف الأجهزة الأمنية مدعمة بفرقة من قوات التدخل السريع في محاولة منها لفض الاعتصام السلمي الذي تخوضه المجموعة والتي ضمت حوالي سبعين من ضحايا ماضي الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وأوضحت اللجنة في هذا الصدد أن تلك القوات عمدت إلى استعمال لغة التهديد باستعمال العنف في حال لم يفض المعتصمون حركتهم الاحتجاجية من أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مما اضطرهم، بشير المصدر، إلى الانتقال لمكان مجاور وغير آمن لقضاء الليل.

هذا وحملت اللجنة المسؤولية الكاملة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان فيما يتعرض له الضحايا من استفزازات ومضايقات من طرف الأجهزة الأمنية التي أجبرتهم على الانتقال ليلا إلى مكان غير آمن مما قد يعرض سلامتهم من تهديد، معلنة تشبثها بخيار تنظيم الاعتصام كخطوة في مسار ما يعتبر، حسب ذكر اللجنة، معركة مشروعة من أجل حمل الدولة على التنفيذ الفوري لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية والقانونية لأوضاعهم، وإرجاع الممتلكات للذين صودرت منهم أو تعويضهم في حال تعذر ذلك، هذا مع العمل على رفع المعاناة عن عدد من الضحايا عبر إعادة النظر في ملفات أولئك الذين اعتبرت هيئة الإنصاف والمصالحة أنهم قدموا ملفتهم خارج الآجل، أو صدر لفائدتهم مقرر تحكيمي دون أن يتضمن توصية بالإدماج وكذا أولئك الذين رفضت الهيئة ملفاتهم.

ويشار إلى أن المجموعة التي أطلقت حركتها الاحتجاجية الجديدة هاته، سبق ونظمت العديد من الوقفات والاعتصامات أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان سواء في صيغته السابقة أو الحالية، مطالبين الجهات المعنية بالوفاء بتعهداتها والتزاماتها المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية بما يكفل لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الكرامة والإنصاف .

هذا وكان الضحايا الأعضاء بالمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف قد سبق ورفعوا أيضا رسائل مفتوحة لرئيس الحكومة عبد الإله بنكيران ذكروا فيها بالمسار النضالي الذي خاضوه حتى تمكنوا من تتوجيه بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات بين ممثليهم وممثلي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (سابقا) والمجلس الوطني لحقوق الإنسان (حاليا)، والتي كان من نتائجها إصدار قرارات مركزية من طرف الحكومة السابقة تتعلق بالإدماج في الوظيفة العمومية أو الشبه عمومية أو الاستفادة من السكن والمأذونيات والتسوية الإدارية والمالية لأوضاعهم.

وأوضح المعنيون أنه إلى حدود اليوم، لم يتم تسوية الملف بالكامل سواء فيما يتعلق بالتقاعد أو الأقدمية أو التسوية الإدارية والمالية وكذا المأذونيات والسكن.

وأفاد مصدر من المجموعة أنهم ما فتئوا ينادون بالتسوية العاجلة للوضعية الإدارية والمالية للضحايا الذين طردوا من مناصبهم في الماضي بسبب الانتهاكات الجسيمة التي طالتهم، وذلك عبر إعمال قواعد الإنصاف والمساواة بين الضحايا، هذا مع العمل على استكمال الإجراءات الإدارية والمالية وباقي الحقوق بالنسبة للمدمجين في الوظيفة العمومية وشبة عمومية، مبرزا أن الضحايا لا يرغبون في الحصول على امتيازات بل مطالبهم تتمحور أساسا حول تنفيذ مقررات تحكيمية تضمنها التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة والتي أوصت بإدماجهم تعويضا لهم عن ما ضاع من سنوات عمرهم نتيجة الاعتقال التعسفي الذي اعترفت فيه الدولة بخطأ ارتكابه.

الأمن يفض اعتصام معتقلين سياسيين سابقين

التصنيف : 24 أغسطس 2013.

لم يدم الاعتصام المفتوح الذي دشنه صباح أول أمس، معتقلون سياسيون سابقون أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلا ساعات قليلة، فما إن أتى المساء، حتى حجت إلى مكان الاعتصام عناصر أمنية مختلفة أرغمت المعتصمين على فك اعتصامهم وإخلاء المكان.

«لم نجد أمام القدوم المكثف لعناصر من السيمي والقوات المساعدة والشرطة والسلطات المحلية في المساء سوى فك الاعتصام»، يقول بلحاج لغنيمي، أحد المعتقلين السياسيين السابقين، الذي كان يرابط إلى جانب باقي رفاقه المعتقلين أمام بوابة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خصوصا بعد «التهديد بفك الاعتصام بالقوة في حال الإصرار على مواصلته ليلا»، يوضح المصدر نفسه.

لغنيمي، الذي يصمم كباقي رفاقه المعتصمين مواصلة الاعتصام، قال إن «السلطات أجبرتنا على فك الاعتصام بحجة عدم إمكانية القيام به في الليل»، أما خلال النهار، فإنها «لا تعترض على ذلك»، يضيف لغنيمي، الذي أكد أن المعتقلين السياسين السابقين «سيواصلون خلال النهار اعتصامهم إلى حين تجاوب المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمطالبهم».

وإذا كان المعتقلون السياسيون السابقون يراهنون على المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتسوية ملفاتهم، فإن مصدرا من المجلس قال «مهمة المجلس هي دراسة الملفات وتتبعها في حين أن التفعيل يعود إلى الحكومة»، وهو ما لم يخفه لغنيمي، إلا أن المعتقل السياسي السابق أعاد التأكيد على أن، المجلس الوطني لحقوق الإنسان يبقى هو الجهة المكلفة بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة».

غير أن لغنيمي ورفاقه، والذين يعولون على رفيقهم في محنة الاعتقال وماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان للدفع بملفاتهم إلى الأمام، فإنهم لا يخفون استياءهم من الجمود الذي أصاب ملفاتهم منذ مجيء حكومة عبد الإله ابن كيران، حيث قال لغنيمي «في عهد الحكومة السابقة كانت ملفاتنا تتحرك، أما الآن فهي جامدة».

وبين من يتحمل مسؤولية تفعيل ملفاتهم العالقة هل المجلس الوطني لحقوق الإنسان أم الحكومة، يصر رفاق لغنيمي، الذين يتزايد عددهم يوما بعد يوم أمام بوابة المجلس، على مواصلة الاعتصام خلال النهار، فالاستجابة إلى مطالبهم التي لخصها بلاغ لتنسيقيتهم في «التسوية العاجلة للوضعية الإدارية والمالية للمطرودين من العمل و الإسراع بالإدماج الاجتماعي لعدد من الضحايا بالاستجابة لطلباتهم ، إضافة إلى إصدار توصيات تكميلية بالنسبة للذين لم يحصلوا عليها بعد»، يجعلون منها قضية «كرامة ومصير

http://www.ahdath.info/?p=131114

بيان استنكاري للمعتقلين السياسيين السابقين الذين تعرضوا لاستفزازات ومضايقات الأجهزة الأمنية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

الجمعة, 23 أغسطس 2013 23:06 إنصاف بريس

نحن المعتقلون السياسيون السابقون ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، المعتصمون أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، نخبر الرأي العام الوطني والدولي، أننا تعرضنا مباشرة بعد التحاقنا يوم أمس الخميس 22 غشت 2013 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا ، بالساحة المجاورة للمجلس لاستفزازات ومضايقات القوات العمومية ، والتي اتخذت أبعادا أقوى عند العاشرة ليلا في محاولة لفض اعتصامنا السلمي بالقوة ، حيث حضرت مختلف الأجهزة الأمنية مدعمة بفرقة من قوات التدخل السريع، وقد صاحب ذلك تهديدنا باستعمال العنف لمصادرة حقنا في الإعتصام والإحتجاج السلمي ، وبالتالي مصادرة حقنا في التعبير عن مشروعية مطالبنا التي تستدعي التحرك العاجل للمسؤولين قصد معالجتها وإيجاد الحلول لها ،وهو مااضطرنا للإنتقال للمبيت في مكان مجاور وغير آمن ، وهو ماقد تترتب عنه اعتداءات على سلامتنا .

وسكرتارية لجنة التنسيق الوطنية أمام مجمل هذه التطورات تعبر عن مايلي :

* تحميل المسؤولية الكاملة فيما نتعرض له من استفزازات ومضايقات الأجهزة الأمنية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.
* مناشدة كل القوى الديمقراطية التقدمية والحقوقية الوقوف إلى جانبنا ، ودعم معركتنا المشروعة من أجل التسوية الشاملة والعادلة لأوضاعنا ومعاناتنا التي عمرت طويلا .
* دعوة كافة الضحايا المعنيين الإلتحاق بنا من أجل توحيد معركتنا ، وفضح التماطل والتلاعب الذي يطال ملف ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مجملها.

عن سكرتارية لجنة التنسيق الوطنية

بن الكبير محمد

http://insafpress.com/insafpress/129-newsflash/15443-2013-08-23-23-09-18.html

الرباط: المعتقلون السياسيون السابقون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان يدينون التضييق عليهم

الأحد, 25 عشت 2013 22:16 زكرياء الساحلي

أصدر المعتقلون السياسيون السابقون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان و المعتصمون أمام المجلس الوطني لحقوق الانسان بيانا استنكاريا بسبب المضايقات التي يتعرضون لها خلال اعتصامهم المفتوح حيث تم تهديدهم بفض الاعتصام و ما تلى ذلك من تطويقهم بمختلف القوى الأمنية و التدخل السريع في محاولة من أجل دفعهم للانتقال إلى مكان مجاور غير آمن.

البيان جاء على الشكل التالي:

المعتقلون السياسيون السابقون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان

بيان استنكاري

نحن المعتقلون السياسيون السابقون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعتصمون أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان نخبر الرأي العام الوطني والدولي أننا قد تعرضنا للاستفزازات ابتداء من التحاقنا بالمعتصم أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان تلاه حضور مكثف للأجهزة الأمنية بمختلف أشكالها مدعمة بفرقة للتدخل السريع، وهو ما توج بتهديدات مبطنة من أجل فض اعتصامنا أجبرنا فيه اضطراريا للانتقال إلى مكان مجاور غير آمن. . نحمل المسؤولية الكاملة لما نتعرض له من أساليب بائدة من طرف الأجهزة الأمنية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان . . مناشدتنا لكل القوى الديمقراطية التقدمية والحقوقية الوقوف إلى جانبنا، ودعم معركتنا النضالية المشروعة من أجل تسوية أوضاعنا التي عمرت طويلا . . ندعو كافة الضحايا المعنيين للالتحاق بنا من أجل توحيد معركتنا وفضح التلاعبات والتماطل الذي طال ملف الانتهاكات الجسيمة في مجملها.

http://www.ksarforum.com/ksar_news/4391-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D9%88%D9%86-%D8%B6%D8%AD%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B3%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D9%8A%D9%8A%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87%D9%85.html

الحق في الصحة وسؤال السبات العميق للجنة الجهوية لحقوق الإنسان وجدة فكيك

في خضم الأزمة الخانقة التي يعيشها قطاع الصحة وعلى كل المستويات بالجهة الشرقية خاصة مستعجلات و أقسام مستشفى الفارابي ، ورغم أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان مخول لها متابعة الوضع الصحي عن كثب وإعداد التقارير ورصد الإختلالات الفظيعة التي يعرفها القطاع، بالرغم من كل ذلك فإن هذه اللجنة تنتهج سياسة النعامة وكأن الأمر لا يعنيها من قريب أو بعيد رغم أن الحق في الصحة هو أسمى حق من حقوق الإنسان لأنه مرتبط بالحياة . ما يحسب ولا يحسب للجنة المذكورة هو تنظيمها لندوة بئيسة حول موضوع الحق في الولوج إلى الصحة، ولمدة تناهز الستة أشهر لازالت توصياتها حبيسة رفوف المقر المخملي البادخ للجنة الجهوية لحقوق الإنسان .. إنه وضع سيئ للغاية يحتاج إلى عبقرية حقوقية حقيقية وضمير إنساني حي لتسليط الضوء على مكامن إختلالات الكثير من المجالات التي ترتبط بحقوق الإنسان .

http://www.oujdavision.com/?p=16213

عائلة الشهيد الصحراوي سعيد دمبر تتشبث بالكشف عن الحقيقة الكاملة إزاء مقتل إبنها

–تشبثت عائلة الشهيد الصحراوي سعيد با"الكشف" عن الحقيقة الكاملة عن مقتل إبنها الذي قتل على يد شرطي مغربي بعد مرور 32شهرا بمدينة العيون المحتلة ،بحسب ما أفاد مصدر من وزارة الارض المحتلة والجاليات.

و طالبت عائلة الشهيد بإجراء تشريح طبي مضاد يشرف عليه أطباء محلفين و مختصين في الطب الشرعي فبعد مرور أكثر من 17 شهرا قامت الشرطة المغربية بدفن جثمانه وسط إجراءات بوليسية مشددة مطبوعة بالسرية دون حضور ولا علم عائلته.

و أضاف المصدر ،بعد مرور 32 شهرا على أحداث القضية أصدرت عائلة الشهيد سعيد دمبر بيانا بتاريخ 22 أغسطس الجاري أين اعتبرت من خلاله أن مقتل ابنها بالرصاص الحي يرتبط ب"العنف الممنهج" الذي مارسته الدولة المغربية بعد الهجوم العسكري على مخيم " اگديم إزيك " بتاريخ 08 نوفمبر 2010 ، محملة الدولة المغربية المسؤولية في ارتكابها هذه الجريمة ضد الإنسانية ، و مذكرة بمجموعة من الرسائل التي بعثت بها العائلة لمسؤولين في الحكومة المغربية و النيابة العامة بمحكمة الاستئناف بالعيون المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي

و طالبتعائلة الشهيد الصحراوي المنتظم الدولي و المنظمات الحقوقية و الهيئات البرلمانية الدولية و الصحراوية و كل الضمائر الحية بالضغط على الدولة المغربية لكشف "حقيقة" و ملابسات ظروف قتل ابنها برصاص الشرطة المغربية و في معرفة مكان دفن جثته و إجراء تشريح طبي شرعي

http://saharanewstoday.com/?p=3588